السياسة الفرنسية حيال تونس (١٨٨١-١٩١٤)

أ.د جمعة عليوي فرحان الخفاجيّ
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

م.د وسام هادي عكار عظيم
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثانية
Wisam. Akar@yahoo.com

الملخص:

تعود الأطماع الفرنسية في تونس إلى حقبة بعيدة، تمتد لعام ١٢٧٠م عندما قاد ملك فرنسا لويس التاسع حملة عسكرية للسيطرة عليها كان مصيرها الفشل، وبعدها تمكنت فرنسا عام ١٦٨٥ من فرض معاهدة مع تونس تخولها أحقية الامتياز على بقية الدول الأخرى. وعقب الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ أولت فرنسا اهتماما خاصاً لتونس التي عدتها امتداداً للجزائر من الجهة الشرقية، وأخذت تختلق المسوغات لاحتلالها. في ضوء ذلك جاء هذا البحث ليسلط الضوء على السياسة الفرنسية حيال تونس ١٨٨١-١٩١٤، وقد قسم على أربعة محاور رئيسة تناول الأول منها الأوضاع العامة في تونس حتى عام ١٨٨١، واستعرض بشكل موجز طبيعة العلاقات الدولية التي أعطت لفرنسا الحجج في احتلال تونس وإرغامها على توقيع معاهدة باردو ١٨٨١، في حين تطرق المحور الثاني إلى الأوضاع السياسية في تونس (١٨٨١-١٩١٤)، ونوقش فيه طبيعة تلك السياسة من الناحية الإدارية وسياسة الهجرة والتجنيس وأثارهما على تونس من كافة الجوانب. في حين درس المحور الثالث، الأوضاع الاقتصادية في تونس(١٨٨١-١٩١٤) ومدى تأثرها في سياسة فرنسا الاستعمارية، لاسيما بعد هيمنتها على أهم القطاعات الاقتصادية (الزراعية والتجارية والصناعية)، أما المحور الأخير فقد عالج مدى انحدار الأوضاع الاجتماعية في تونس إلى عام ١٩١٤، عن طريق الاستيلاء على الأوقاف، وتدهور النظام التعليمي والصحي. أما الخاتمة تطرقنا إلى أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان منها كشف السياسة الاستعمارية الفرنسية عن وطبيعتها الاستحواذية، والحيف والظلم الذي وقع على الشعب التونسي طيلة زمن الاحتلال الذي حاول تجريد الشعب من هويته العربية الإسلامية.

أولاً/ الأوضاع العامة في تونس حتى عام ١٨٨١م:

غدت تونس تابعة للدولة العثمانية بعد فرض السيادة المباشرة عليها منذ عام ١٥٧٤، وحتى مطلع القرن الثامن عشر[١]، إذ أسس الحكم المحلي في الثالث عشر من تموز ١٧٠٥ بإعلان البيعة إلى (حسين بن علي التركي ١٧٠٥-١٧٣٥) مؤسس الأُسرة الحسينية التي استمر حكمها بالوراثة، وحكمت البلاد بشكل شبه مستقل عن الدولة العثمانية عن طريق (بايات) – تعني الحاكم أو الوالي– الأُسرة الحسينية، وعاشت البلاد مرحلة من التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، لاسيما في أواخر القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر[٢].

عانت تونس منذ عام ١٨١٥ وحتى فرض الحماية الفرنسية عليها عام ١٨٨١ من ظروف سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، قادت إلى تدخلات أجنبية فرنسية، ولاسيما سياسياً واقتصادياً[٣]، في أثر سيطرتها على مدينة الجزائر الساحلية منذ عام ١٨٣٠، وتوسع نفوذها ومحاولتها القضاء على المقاومة الوطنية المسلحة التي قامت ضدها متطلعةً لاحتلال تونس[٤].

أخذت فرنسا بعد احتلال الجزائر، التخطط من أجل احتلال تونس لتأسيس إمبراطورية فرنسية في المغرب العربي، في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة تعاني حالة من الضعف العام بفعل التدخلات الأجنبية واستيطان أعداد كبيرة من الجالية الأوربية، ولاسيما الفرنسية والايطالية، واستحواذها على مرافق الدولة الاقتصادية والاجتماعية[٥]. وتُعدُّ فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى زيادة نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تونس، إذ انتعشت مصالحها الاقتصادية والثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات، ورأت فرنسا في تونس ميداناً لاحتواء عن أزماتها الداخلية والبحث عن الأسواق والاستحواذ على الخيرات لتحقق تطلعاتها الاستعمارية، واقامتها القواعد البحرية، ولاسيما في تونس[٦]، ولتحقيق غايتها انتهزت الفرص للتدخل في شؤون تونس الداخلية، ووضع العراقيل في سبيل عدم نهوضها من جهة، ومواصلة منافستها للأطماع والتغلغل الايطالي في تونس من جهة أخرى[٧].

ومنذ بداية القرن التاسع عشر أزداد نشاط الجاليات الأجنبية إلى تونس، وشرع البايات في استقدام الخبراء الأجانب ومنحهم عدد من الامتيازات للمشروعات الخدمية، مثل توسيع ميناء تونس، وإنشاء سكك حديد، وإقامة خطوط تلغراف، ما حمل القناصل الفرنسيين على التدخل لحماية مصالحهم، والتأثير في البلاط للاستدانة، وأخذ القروض من أوربا، وتحديداً من فرنسا، ونتيجة لذلك بدء التدخل الفعليّ في شؤون البلاد، لحماية مصالحها وامتيازاتها وأموالها[٨].

أدت تلك الأوضاع في تونس إلى فرض ضرائب ثقيلة على الشعب ونتج عن ذلك التصرف قيام ثورة بزعامة علي بن غذاهم في نيسان عام ١٨٦٤ [٩]، وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية لاسيما المالية وتأثير الضغط الدولي، سلمت الدولة مصلحة الكمارك للأجانب نظير ما اقترضته من أموال، فتشكلت في تموز ١٨٦٩ لجنة مراقبة مالية دولية برئاسة (خير الدين باشا التونسي الوزير الأكبر– رئيس الوزراء) [١٠] . وبدورها حولت تلك اللجنة مجموع الديون إلى دين موحد قدر بنحو مائة وعشرين مليون فرنك، بفائدة (٥%)، فأضحى من الصعب على تونس أن تدفع لفرنسا أكثر من ستة ملايين فرنك سنوياً من مجموع ثلاثة عشر مليون التي هي إيرادات الحكومة التونسية. وبذلك أصبحت تونس مسخرة لدفع فوائد الدين الأجنبي، وغدت تلك اللجنة ميداناً للتنافس بين ايطاليا وفرنسا وبريطانيا، ما حدا بفرنسا إلى محاولة وضع يدها على تونس[١١].

تزامنت المطامع الفرنسية في تونس مع انعقاد مؤتمر برلين في (١٣حزيران – ١٣تموز ١٨٧٨)[١٢] الذي أعطاها الضوء الأخضر لاحتلالها، إذ تخلت بريطانيا عن أطماعها في تونس مقابل اعتراف فرنسا بسيطرتها على جزيرة قبرص، وقد صرح بذلك وزير خارجية بريطانيا اللورد (روبرت سيسل سالسبوريRobert Cecil Salisbury ١٨٧٨–١٨٨٠) لنظيره الفرنسيّ (وليم هنري إدينكتون Wiliam Henry Waddington ١٨٧٧–١٨٧٩)على هامش انعقاد المؤتمر بقوله:" **إنه لا يعارض فرنسا إذ أرادت الأستيلاء على تونس**" في الوقت نفسه شجع مستشار الإمبراطورية الألمانية(اوتو فون بسمارك Otto Von Bismarck ١٨٧١–١٨٩٠) المقترح البريطاني، رامياً من وراء ذلك منح التعويضات لفرنسا بهدف صرف أنظارها عن فكرة الأخذ بالثأر لحرب (سيدان Sedan) [١٣]. ومن جهتها فان ايطاليا ما كانت لتتخلى عن أطماعها في احتلال تونس، إلّا أنها لم تتلق دعماً فعلياً من أحد، إذ عارضت بريطانيا تدخلها في تونس، لأنها تمكنهم من مراقبة الساحل الجنوب الغربي من البحر المتوسط، وتمكنهم في النهاية من قطع طريق الهند(درة التاج البريطانيّ)،لاسيما بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩[١٤]. وعلى الرغم من تأييد ألمانيا لفرنسا لاحتلال تونس إلا أن الرأي العام الفرنسي وعدداً كبيراً من السياسيين الفرنسيين ،عدوا تأييد بسمارك للتدخل الفرنسي في الشؤون التونسية مناورة قصد بها تعكير العلاقات الفرنسية مع ايطاليا وعزل فرنسا على الصعيد الأوربي[١٥]، إلا أنَّ فرنسا وافقت على مقررات مؤتمر برلين؛ لأنّ ذلك سيؤدي إلى إعادة التوازن في منطقة البلقان والمضايق

بشرق أوربا، ويمكنها من الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها الاستعماريّ، وتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في المغرب العربي منذ احتلال الجزائر[١٦].

اتخذت فرنسا من انتقال عدد من القبائل العربية التونسية (بني خمير) شمال غرب تونس عبر الحدود الجزائرية في كانون الثاني ١٨٨١، ذريعة للغزو بحجة مساندتها للثوار الجزائريين، وقام الفرنسيون بتحريض الجالية الفرنسية داخل تونس على رفع عريضة في الرابع عشر من اذار ١٨٨١ إلى الحكومة الفرنسية، ألتمست فيها تدخل فرنسا السريع لضمان حقوق الرعايا الفرنسيين وأموالهم.[١٧] وعليه عبرت القوات الفرنسية في الثامن والعشرين من نيسان١٨٨١ من دون سابق إنذار الحدود الجزائرية – التونسية بقيادة الجنرال (جول إيمي بريار Jules Aime) Breart، وكان تعدادها ثلاثون الف جندي واحتلت مدينتي الكاف وطبرقه، وقد واجهت تلك القوات صعوبة في تقدمها بسبب المقاومة العربية ورداءة الطرق، بعدها نزلت القوات البحرية في ميناء بنزرت شمال تونس، وبعد احتلالها تقدمت القوات الفرنسية نحو العاصمة [١٨] .

وفي غضون ذلك قام الباي (محمد الصادق ١٨٥٩-١٨٨٢)، بجهوده في الاحتجاج لدى الدول الموقعة على معاهدة برلين وطلب منها التدخل لوقف الاحتلال، في الوقت نفسه كلف الباي أخاه علي بقيادة الجيش لصد القوة الفرنسية، إلا أنه لم يستطع صدها ولا منعها من التقدم. وآمل الباي بإيفاء الدولة العثمانية بوعدها بإرسال أسطولها البحري إلى تونس، إلا أن آماله باءت بالإخفاق [١٩]، فقد وصلت القوات الفرنسية في ١١ آيار ١٨٨١، إلى مقر الباي في (قصر سعيد)، وفي اليوم التالي توجه الجنرال بريار برفقة القنصل الفرنسي في تونس (تيودور روستان Theodore Roustan) لمقابلة الباي وقدم له نسختين من معاهدة فرنسية – تونسية معدة سلفا وأمهله خمس ساعات لقبولها أو رفضها وبعد ساعتين وتحديدا في الساعة الثامنة مساءً وقع الباي معاهدة(باردو Pardo)- مدينة شمال تونس تبعد ٤ كم عن العاصمة التونسية- في ١٢ آيار ١٨٨١ [٢٠].

تضمنت المعاهدة عشرة شروط أهم ما جاء فيها أن التواجد المؤقت للقوات الفرنسية وتركزها في مناطق الحدود والساحل، ورحيلها عندما تصبح الإدارة التونسية قادرة على حفظ الأمن والنظام، في الوقت نفسه لا يحق للباي عقد معاهدة مع أية دولة أجنبية إلا بموافقة فرنسا، ومقابل ذلك تتعهد بحماية الباي وأُسرته[٢١]. والمُلاحظ أن معاهدة باردو لم تذكر في نصها لفظة(حماية Protection)[٢٢] بل نصت على أنها معاهدة ود وصداقة، بيد أن فرنسا ذكرت أن وجودها ليس احتلالاً بل حماية، لكنها في الواقع اعتدت على السيادة التونسية داخليا

وخارجيا، ومن الأهمية بمكان أن الإشارة إلى أوضاع تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية إبان الاحتلال الفرنسي إلى عام ١٩١٤.

ثانياً/ الأوضاع السياسية في تونس (١٨٨١-١٩١٤):

بعد فرض الاحتلال الفرنسي غدت الحكومة التونسية (الباي ورجال السلطة العليا) مجرد واجهة شكلية للحكم الوطني، وأصبح منصب المقيم العام وهو – موظف يمثل الحكومة الفرنسية في تونس– ومساعدوه من المدنيين والعسكريين، هم الحكام الفعليين للبلاد وفي المجالات كافة. وكان من اختصاصات المقيم العام، التوجيه والإرشاد في إدارة سياسة البلاد الداخلية، إلا أن الأمر اختلف بعد ذلك، إذ أصبح المقيم العام صاحب الكلمة الأولى في تونس[٢٣]، لاسيما بعد أن ألحقت فرنسا معاهدة باردو بمعاهدة أخرى عرفت باتفاقية (المرسى الكبير) في الثامن من حزيران ١٨٨٣، في عهد الباي (علي بن الحسين ١٨٨٢-١٩٠٢)، وكانت أكثر وضوحاً وصراحة في فرض الاحتلال، إذ كان هدفها منح صلاحيات أكبر لفرنسا لتكريس احتلالها لتونس في المجالات كافة [٢٤]. ولم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك بل أصدرت مرسوماً عام ١٨٨٤ وسع من اختصاصات المقيم العام، وتعين مدراء في الوزارات التونسية كخبراء أو مستشارين، لكن معظم الوزارات ألغيت، وتحولت إلى دوائر كالمالية والمعارف والصحة والإشغال العامة التي تولاها مدراء فرنسيون لهم الحق في إصدار الأوامر الإدارية[٢٥].

من جانب آخر كان هناك منصب سكرتير الإقامة وهو حلقة الاتصال بين الوزراء التونسيين والمدراء الفرنسيين، وبصيغة أخرى كان هو المسؤول عن تسيير شؤون الوزارات التي بقيت شكلياً بيد التونسيين، في حين تولت حكومة الجمهورية الفرنسية إصدار المراسيم التشريعية للجالية الفرنسية حسب مرسوم عام ١٨٨٣، وذلك هو أساس المبدأ الذي تمسك به المستوطنون الفرنسيون، وسموه فيما بعد بـ (السيادة المشتركة Co– Souverainete)[٢٦].

أما من حيث القانون فقد أدى الفرنسيون، دور المشرع في القوانين والتشريعات التونسية، واستأثروا بها لتدعيم سياستهم وتقوية شوكة مواطنيهم، فعمدوا إلى تجميع السلطات المملوكة للمحاكم القنصلية بين يدي المحكمة الفرنسية، والقنصليات المتفرعة عنها، بمقتضى القانون الفرنسي المؤرخ في السابع والعشرين من اذار١٨٨٣، والنافذ المفعول في الثامن عشر من نيسان ١٨٨٣ [٢٧].إما الباي فكانت سلطته اسمية، لكن الفرنسيين ادعوا بأن للباي حق التشريع وهو صاحب السلطة المطلقة، ومن ثم له حق تفويضها لمن يشاء. وبموجب اتفاقية المرسى، منح الباي تفويضاً إلى المقيم العام الفرنسي حق تشريع القوانين التي تخدم الطرفين، ولذلك فهو

يشرع المراسيم ثم يصدرها بعد توقيع الباي عليها، وقد وجد الاحتلال الفرنسي في عهد الباي علي منفذاً طليقاً لسياسته [٢٨].

أما عن وظائف الدولة الأخرى، فقد تغلغل الفرنسيون في أصغر الوظائف غير مراعين اختلاف طبيعة نظام الحماية عن الاحتلال، إذ جعلت الحكومة الفرنسية جميع الوظائف ذات الأهمية في الإدارة بيد الفرنسيين وشجعهم عن طريق منحهم علاوات مختلفة (سكنية وتعليمية وصحية وتعويضات سفر ....الخ)، التي بلغت ٧٥% من ميزانية الدولة التونسية[٢٩]. في الوقت نفسه حال الاحتلال الفرنسي دون مشاركة التونسيين في أي نشاط سياسي، وتمثل المظهر الوحيد لإشراك التونسيين في الحياة العامة في قيام المجالس البلدية في المدن بقاعدة مناصفة المقاعد بين الجالية الأوربية والتونسيين. وفي عام ١٨٩٦ أسس مجلس شورى يؤخذ رأيه في سبيل الاستشارة في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد، وظل ذلك المجلس مقتصراً على المستوطنين فيختارون ممثليهم من بين أعضاء الغرف التجارية والصناعية، وعندما سمح للتونسيين بدخول هذه المجالس للمرة الأولى عام ١٩٠٧ جعل تمثيلهم بالتعيين[٣٠]. وعلى الرغم من كونهم أقلية في المجلس فقد لوحظ ارتفاع أصوات المعارضة في وجه الممثلين الأوربيين، لذلك تقرر جعل هذا المجلس قسمين يجتمع كل منهما على حدة وظل الفصل بين الأعضاء التونسيين والأوربيين هو القاعدة التي سارت عليها المجالس البلدية والتشريعية في تونس، فأقحمت عدد من التعديلات على هذه المجالس إلا أنها كانت بعيدة عن الاستجابة للرغبات الوطنية [٣١].

ومن الناحية العسكرية، قسمت تونس إلى تسع عشر قيادة، وألحق بكل واحدة قائد عسكري ومشرف مدني فرنسي، وينضم إلى مجلس المقيم العام قائد الجيش البري، ثم أضيف إليه قائد قاعدة بنزرت البحرية، بعد أن صارت من أكبر القواعد البحرية الفرنسية في المغرب العربي[٣٢].

ومن أجل تغيير صنع القرار السياسي لصالح الحكومة الفرنسية، شجعت الأخيرة منذ بداية احتلالها لتونس، مواطنيها على التجنيس والهجرة إلى تونس بعد أن وفرت لهم كل المغريات المادية، ولما كانت ايطاليا أقرب إلى تونس فقد تعرضت البلاد للهجرة الجماعية من كلا البلدين، ناهيك عن هجرة أعداد كبيرة من المالطيين، وقد استمرت الهجرة والاستيطان الأجنبي، ولاسيما والفرنسي والايطالي كما يظهر من الجدول التالي الذي يوضح أعداد المهاجرين من فرنسا وايطاليا ومالطا إلى تونس للأعوام ١٨٨١-١٩١١[٣٣].

ت	العام	فرنسيون	ايطاليون	مالطيون
١	١٨٨١	٧٠٠	١١٢٠٠	٧٠٠٠
٢	١٨٨٦	٣٥٠٠	١٦٧٥٠	٩٠٠٠
٣	١٨٩١	١٠٠٠٠	٣١٠٠٠	١١٧٠٠
٤	١٨٩٦	١٦٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٢٠٠
٥	١٩٠١	٢٤٠٠٠	٧١٠٠٠	١٢٠٠٠
٦	١٩٠٦	٣٤٦٠٠	٨١١٥٦	١٠٠٠٠
٧	١٩١١	٤٦٠٠٠	٨٨٠٨٢	١١٣٠٠

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع الهجرة الايطالية ومحدودية الفرنسية منها وذلك لأسباب تتعلق بوضع فرنسا الاجتماعي آنذاك منها انخفاض سكان فرنسا وتراجع عدد الولادات فضلاً عن ارتفاع حالات الطلاق، ورغبة الطبقة الوسطى والعاملة وحتى المزارعين في تكوين أُسر صغيرة [٣٤]، برغم ذلك كان التوسع في سياسة الهجرة الأوربية شديد الخطورة على تونس، نظراً لقلة كثافة السكان، فلم يزد التونسيون منذ بداية الاحتلال حتى عام ١٩١٤عن مليون ونصف[٣٥]. كما حال قيام الأوربيين بالاستيلاء على قسم كبير من الأراضي الزراعية، إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للتونسيين، ولم يكتف المستوطنون الفرنسيون بالاستيطان والاستيلاء على الأرض بوجودهم فيها، بل نافسوا التونسيين في الوظائف، إذ بلغ عدد الموظفين الفرنسيين ستون ألفاً، في حين لا يزيد عدد التونسيين على الخمسة آلاف، إلى جانب هؤلاء كان ارتفاع اعداد الايطاليين والمالطيين الذين تزايدوا تدريجياً مما أثر سلباً في حالة الاقتصاد التونسي وعرض البلاد للازمات الاقتصادية [٣٦].

شرعت فرنسا عام ١٨٨٥ قانوناً أباح لكل تونسي مسلم التمتع بحقوق المواطن الفرنسي إذا تقدم بطلب ذلك، وفي تلك الحالة يصبح خاضعاً للقانون المدني الفرنسي في جميع أحكامه. ومعنى ذلك أنَّ التونسيذ إذا أراد أن يباشر حقوقه السياسية فعليه التنازل عن القواعد والحقوق التي جاء بها الإسلام[٣٧]. ومنذ عام ١٨٩٧ قدمت فرنسا تسهيلات كبيرة في منح الجنسية الفرنسية حيث شملت الإقامة في تونس للأجانب مدة ثلاثة أعوام بعدها يمنح الجنسية الفرنسية، ثم حاولت الحكومة الفرنسية إصلاح ذلك القانون فاشترطت للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي أن يكون التونسي اعزب أو متزوجاً من واحدة فقط، كما اشترطت إلا يقل العمر عن خمس وعشرين عاماً، وأدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وملماً بالقراءة والكتابة الفرنسية، أو موظفاً عاملاً في الحكومة أو محالاً إلى التقاعد[٣٨].

وفي السياق نفسه، أصدرت فرنسا في حزيران ١٨٩٨ قانوناً منع تبعية المرأة الفرنسية التي تتزوج من أجنبي، إلى جنسية زوجها، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها الزوج تتيح تنسب

جنسيته اليها، علماً بأن تونس لم يكن في وسعها آنذاك إصدار قانون سحب جنسية الزوجة الفرنسية المتزوجة من تونسي [٣٩]. ومنذ مطلع القرن العشرين وحتى عام ١٩١٤، أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين التي تشجع على التجنيس، لاسيما سحب الجنسية التونسية ومنح الفرنسية بدلاً عنها للأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس، عدا الايطاليين الذين أبقيت لهم امتيازات قانونية خاصة، ومثل تلك الإجراءات قصد بها ممارسة سياسة التغريب المفروضة على الشعب التونسي. كما صدر في تونس قانون أتاح التجنيس لكل من يقدم طلباً يرغب بالحصول على الجنسية الفرنسية، مع توفير الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون، وحاولت فرنسا تجنيس التونسيين بصورة جماعية فضلاً عن تجنيس الجاليات الأوربية في تونس[٤٠] .

وفي ضوء أخفاق المحاولات الفرنسية لتطبيق مبدأ (الفرنسة La Francisation)، الهادف إلى نشر وتوسيع اللغة والثقافة الفرنسية في العالم، اضطرت أمام ضخامة المشروع الاعتماد على سياسة أخرى أقل عمقاً من سياسة التجنيس والإدماج وهي سياسة المشاركة، إذ لا تتطلب تلك السياسة تنازل التونسي عن قانون أحواله الشخصية لكي يغدو مواطناً فرنسياً، بل تركت له الجمع بين الميزتين، وقد أرادت فرنسا بذلك النظام اجتذاب الصفوة الممتازة من الأهالي، وترك سواد الشعب التقدم ببطء، مع العمل على نشر اللغة الفرنسية على جميع الأصعدة [٤١]. ويبدو أن الشعب التونسي كان واعياً لخطر التجنيس، ولشدة تمسكه بلغته ودينه وقوة اعتزازه بحضارته العربية الإسلامية، فوت الفرصة على تمرير الخطة الاستعمارية الخبيثة، وانكشفت دوافعها بيسر، فقاومها الرأي العام وعد المتجنس من أبناء البلاد مرتداً عن الدين، بل حتى إذا مات لا يدفن في المقابر الإسلامية ولا يصلى عليه[٤٢]. وبذلك لم تنجح عملية التجنيس على الرغم من قوة السلطة التي خططت لها.

ثالثاً/ الأوضاع الاقتصادية في تونس (١٨٨١-١٩١٤):

يُعدُّ الاستغلال الاقتصادي من أول وأهم دوافع الهيمنة الاستعمارية على البلدان، وأن هدف الاستعمار إلى ترسيخ أقدامه وإبقاؤه فيها، وتحجيم إمكانية شعبه الاقتصادية لثنيه من بناء قاعدة صناعية مستقلة، باستثناء تطوير عدد من القطاعات الاقتصادية لتكون أسواقاً لتصدير منتجاته وتنشط تجارته. وفي هذا السياق تميز الاقتصاد التونسي في عهد الاحتلال بشدة ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي، ودارت تجارته الخارجية في فلك الاقتصاد الفرنسي، عن طريق تصديره المواد الخام واستيراده المواد المصنعة [٤٣]. وقد بادرت فرنسا منذ احتلالها لتونس إلى وضع يدها على عناصر الإنتاج، وأطلقت يد الفرنسيين والأجانب في تونس مهيئة لهم سبل استحواذ ثروة البلاد والدخل

القومي، ما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي، إذ شمل التدخل الفرنسي جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية [٤٤] .

وبما أن لفرنسا قصب السبق في تطبيق القانون الحديث فان مشرعيها وجدوا المسّوغ القانوني لانتزاع الأراضي من العرب، فاتخذوا القانون ذريعة لتنفيذ أغراض الجشع الاستعماري، وانتهاج سياسة السلب والنهب في تونس والباسها ثوباً من المشروعية، ولأجل أن هيمنة فرنسا كلياً على الحياة الاقتصادية في البلاد، وجهت أنظارها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية، واتخذت كافة الوسائل ومن ضمنها إصدار القوانين والتشريعات لانتزاع الأراضي من يد أهلها الأصليين[٤٥]. اكتفت فرنسا في بادئ الأمر بتشجيع الاستعمار المباشر، وكانت المشكلة في إيجاد وسيلة تطمئن الراغبين في استغلال الأراضي على ثبوت ملكيتهم وحريتهم في التعامل بها، وفي الأول من تموز ١٨٨٥ تقرر تطبيق (مرسوم تورنسAct Torrence) – وهو نظام مطبق في استراليا منذ كانون الأول ١٨٥٨ نسبة إلى مقترحه الاسترالي(رتيشارد تورنسRichard Torrence) لتنظيم الملكية العقارية – وبمقتضاه يستطيع المالك لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها عن طريق تسجيلها في محكمة أنشئت خصيصاً لذلك الغرض، وذلك بعد بيان حدودها ثم الإعلان عنها، ويحتفظ بصورة من صحة اصدار سند الملكية في سجل خاص بالمحكمة للرجوع إليه في حالة أراد المالك بيع قطعة الأرض، وبذلك يضمن المشتري الجديد عدم ادعاء شخص آخر ملكية العقار[٤٦].

على الرغم من تلك التسهيلات لم يشجع نظام الاستعمار الحر سوى عدد قليل من الفرنسيين على الهجرة والعمل في المجال الزراعي، فضلاً عن أن ذلك العدد القليل اقتصر على كبار الرأسماليين الذين اشتروا مساحات واسعة من الأراضي لتأجيرها للسكان الأصليين أو للأوربيين أو من الجنسيات الأخرى[٤٧]. وفي ضوء ذلك سعت الحكومة الفرنسية في حصول جاليتها على مساحات شاسعة من الأراضي والغابات، إذ بيعت لهم بأسعار زهيدة على أن يكون الدفع طويل الأمد. كما اتخذت السلطات الفرنسية خطوات أخرى منها إصدار مرسوم في الثالث عشر من كانون الثاني ١٨٩٦ الذي قضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، وقد أدى ذلك إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي في الجنوب، مكنت الفرنسيون المشاركة في زراعة الزيتون الذي يُعد أهم المحاصيل التي شكلت عصب الواردات التونسية قبل الاحتلال[٤٨].

بلغت مساحة الأراضي التونسية الصالحة للزراعة سبعة ملايين هكتاراً (يساوي ١٠,٠٠٠م^{٢}) من مساحة تونس التي تقدر باثنا عشر مليون ونصف من الهكتارات، وكانت تلك الأراضي قبل الاحتلال تحت تصرف أهل تونس يعتاشون على إنتاجها، ومن تربية المواشي في مراعيها، وكان

أما ملكاً للدولة أو للإفراد أو للقبائل أو للأوقاف العامة والخاصة. ومع احتلال الفرنسيين لتونس فأنهم أخذوا التفكير في أنجع الوسائل لهجرة العنصر الأوربي إليها واستيطانها من دون تباين اختلاف الوضع القانوني بين الحماية والمستعمرة[٤٩]. على أن الحماية لم تلجأ إلى سياسة الاستعمار الرسمي في الوقت الذي سعت فيه إلى أن تثبت للرأي العام الفرنسي أن تونس لا تكلف حكومتهم شيئاً، ومن الطبيعي أن تؤدي سياسة الاستعمار الرسمي إلى ضرورة مساعدة الدولة مالياً لاستعمار تونس. في عام ١٨٩٧ انشأ صندوق لمساعدة صغار المهاجرين، ثم صرفت الحكومة الفرنسية مبلغ سبعة ملايين ونصف المليون فرنك لتغطية نفقات الهجرة والاستغلال، وبرغم ذلك فان نتائج الاستعمار الزراعي في تونس كانت ضئيلة، إذ بلغ عدد المشتغلين في الزراعة ١٧٠٨ شخص في عام ١٩١٤ [٥٠].

تمكن المستوطن الأوربي الذي استخدم الأيدي العاملة التونسية، من استغلال(ممتلكاته) الكبيرة إلى أبعد مدى بحيث لم يتناسب نصيبه في الإنتاج مع المساحة التي كان يستغلها، فقد بلغ مجموع الملكيات الأوربية في تونس نحو(٧٧٠,٥٠٠ هكتار) وهو ما يعادل ربع الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها بـ(٣,٨٦٦.٠٠٠هكتار)، ومع ذلك فان نصيب الأوربيين من المنتجات الزراعية بلغ نحو ٣٥% عام ١٩١٤من مجموع الثروة الزراعية، مع ملاحظة أن المنتفعين من تلك النسبة لا يزيدون عن خمسة ألاف شخص في حين يعتمد معظم الشعب التونسي في قوته على ثروة بلاده الزراعية [٥١] .

أدت سيطرة رجال الإدارة الفرنسية على السياسة المالية في البلاد، إلى تهديد الشعب التونسي بالفقر أمام تلك القوى التي ساندتها السلطة التشريعية والتنفيذية في تونس، فاحتكرت فرنسا التجارة الخارجية لتونس، إذ إنها لم تسمح بالاستيراد من دول أخرى إلا بوساطة الشركات الفرنسية، وبذلك ارتفعت الأسعار على المستهلك التونسي، في الوقت الذي استفادت فيه الشركات الفرنسية من التصدير والاستيراد والبيع بالجملة والمفرد[٥٢]. وفي مجال التجارة الخارجية فمن الوجهة الاقتصادية يجب أن يكون معظم صادراتها وارداتها لمصلحة فرنسا، التي اشترت قبل الحرب من مجموع صادرات تونس ما يعادل ٥٦% وباعت من مجموع الواردات ما يعادل ٦٢%، كما أدخلت فرنسا تحسينات على النظام الكمركي لفائدتها، إذ استوردت مواد أولية من تونس صدرت لها منتجات مصنعة، ما أدى إلى عجز اقتصادي أخذ بالارتفاع مع تزايد عدد سكان تونس، وتنوع الأذواق والرغبات[٥٣].

شهدت التجارة الداخلية تطوراً فاعلاً، اسهم فيه الأوربيون أو الوسطاء اليهود الذين سرعان ما تفرنسوا [٥٤]، ويبدو أن من أسباب انتعاش تلك التجارة هو توسيع شبكة الطرق والمواصلات، التي تطورت بفضل الاعتمادات والقروض، إذ ما لبث أن مدت خطوط السكك الحديد عبر إنحاء البلاد بلغت نحو الفي كيلو متر، لخدمة المناطق التي توجد فيها مستوطنات زراعية، ثم مدت شبكة من الطرق المعبدة طولها نحو تسع ألاف كيلو متر[٥٥]، وجهزت الموانئ بمعدات حديثة، إذ أظهرت فرنسا اهتمامها ورغبتها في أن تدخل على بحيرة بنزرت تحسينات عام ١٨٩٧، وكلفت لجنة خاصة بذلك قدرت نفقاتها بـ(٨٦٠,٠٠٠ فرنك)، وبفضل تلك التحسينات غدت بنزرت قاعدة بحرية حيوية صالحة في المجالين الاقتصادي والعسكري[٥٦].

أما في مجال الصناعة فقد حارب الفرنسيون، الصناعات الوطنية التونسية التي ازدهرت قبل احتلالهم البلاد، وذلك بهدف فتح السوق التونسية على مصراعيها أمام الصناعة الأجنبية، لاسيما الفرنسية وتحويل تونس بأكملها إلى مجال لتصريف منتجاتها، إذ بدأ المستعمرون في تطوير القطاعات الخاصة بالصناعات الاستخراجية، وأخذوا تطوير بعض المرافق الضرورية كالموانئ وسكك الحديد، وعمد الفرنسيون إلى الانفراد في ذلك المجال والعمل على استبعاد أهل البلاد عن تملك أية مشروعات لها قيمة في هذا الصدد[٥٧].

وفي هذا السياق، ساعد تطور الآلات في مرحلة التطورات الصناعية على تزايد رأس المال ومن ثم سرعة وصول الأرباح إلى رجال الأعمال، مما أغراهم بالاندفاع إلى حب المغامرة فيما وراء البحار، لاسيما في المناطق القريبة من فرنسا، فأصبح أوائل صغار المستغلين والمهاجرين والمستوطنين شبه المعدمين الذين وصلوا إلى الجزائر قبل تونس بأربعين عاماً من أصحاب الأموال والنفوذ[٥٨]. واصدرت فرنسا تشريعات وقوانين لرعاية مصالحها ودعم نفوذها، وأعطت لوجودها لوناً قانونياً يصعب الجدل فيه، مادام قد صدر باسم الباي وتوقيعه. فعلى أساس ذلك قام الفرنسيون باستغلال الثروة المعدنية في وسط البلاد وجنوبها، بعد أن تمكنت سلطات الاحتلال من إعلان الوديان والغابات والمناجم ملكاً للإدارة التونسية، فمنحت حقوق استغلالها لمن تشاء، ومهدت بذلك السبيل لمنح الامتيازات للفرنسيين فقط، مانعة بذلك التونسيين، والأجانب من غير الفرنسيين من دخول ذلك الميدان، فاستولت على إنتاج الحديد والرصاص والنحاس، ما أدى إلى إفلاس الخزينة التونسية، وأدى إلى انخفاض أجرة العامل وانخفاض مستواه المعاشي، وانتشار الفاقة بين أبناء الشعب التونسي. أما فيما يتعلق بإنتاج الفوسفات الذي اكتشف عام ١٨٨٥، قرب مدينة قفصة جنوب غرب تونس فإن الأخيرة أصبحت تنتج حتى عام ١٩١٤ ما قيمته(٣٤٨ مليون فرنك)، ما

اهلها لاحتلال المركز الثاني في العالم في إنتاجه وتصدر منه نحو ٦٠% إلى الأسواق الغربية فيما يصدر الباقي إلى أوربا الشرقية والصين[٥٩]. ادت تلك السياسة الاقتصادية إلى تزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة السيطرة الاستعمارية، ما دفع الشعب إلى مقاومتها وتجلت المقاومة في حملات صحفية وتظاهرات في الشوارع والمقاطعات ضد تلك السياسة ومطالبة الحكومة الفرنسية باستبدالها؛ لأنَّ الأراضي التي عثر فيها على مناجم الفوسفات أو الحديد وغيرها من المعادن التي كانت تنتجها تونس، ضمت إلى الأملاك الأميرية، ثم تنازلت عنها الدولة لشركات الاستغلال الفرنسية نظير عوائد بسيطة، ما أدى على نحو عام إلى تأزم الوضع الاقتصادي التونسي[٦٠].

رابعاً / الأوضاع الاجتماعية في تونس إلى عام ١٩١٤م:

عانت تونس إثر الاحتلال الفرنسي أوضاع اجتماعية سيئة من جوانبها كافة، وتحقيقاً للأغراض فرنسا الاستعمارية في إحكام سيطرتها على تونس ونهب خيراتها، استولت على أراضي الأوقاف، ولتخفيف وقع الصدمة على التونسيين الذين يعتاشون من تلك الأوقاف، تجنبت مؤقتاً الاستيلاء على الأوقاف الأهلية. ولما كانت تلك الأوقاف غير قابلة للبيع، بحث الفرنسيون في الفقه الإسلامي عن حل يجيز للمستوطنين الاستيلاء على تلك الأراضي بالحجج الواهية، فتمسكوا برأي ضعيف في المذهب المالكي يبيح الإجارة المستديمة للأراضي الموقوفة، واباح آخر في المذهب الحنفي جواز استبدال العقار المؤقت الموقوف بأخر إذا كان ذلك في مصلحة الأوقاف[٦١]. وعليه صدر أمر في الثالث عشر من شباط ١٨٩٨ فرض على إدارة الأوقاف أن تضع كل عام جزءاً من أراضيها لا تقل مساحتها عن ألفي هكتار، وبذلك حصل المستوطنون على أراضي الأوقاف الشاسعة البالغة نحو أربعة ملايين الهكتارات في شمال تونس، وذلك نظير إيجار سنوي ضئيل، إلا أن المستوطنين لم يلتزموا شروط الاستغلال، إذ قدموا اقتراحاً عام ١٩٠٤بانتزاع الأوقاف الأهلية ورفضوا الإيجار منذ عام ١٩٠٥[٦٢].

توسعت السلطات الفرنسية في تفسير الأملاك الأميرية، إذ كانت أملاك الدولة لا تتجاوز مئة ألف هكتار، وسرعان ما استحوذ عليها المستعمرون الفرنسيون وأخذوا بالبحث عن مصادر جديدة، فصدرت مراسيم بضم المراعي إلى الأملاك الأميرية، ما أدى إلى الاصطدام بالقبائل المنتفعة بالمراعي في شمال تونس[٦٣]. ولكي تقطع على القبائل أية دعوة في ملكية تلك المراعي، صدر حكم من محكمة العقارات بأنه ليس للقبيلة شخصية معنوية يمكن أن تستند إليها في ادعاء الملكية، ثم ألحقت فرنسا قراراً آخر قضى بضم جميع الغابات والأحراش إلى أراضي الحكومة فاستولت على معظم الأراضي الزراعية وحولتها للمهاجرين الفرنسيين بأسعار زهيدة[٦٤].

ومن الناحية التعليمية والثقافية، سيطرت فرنسا على التعليم الرسمي وأخضعته لنظمها، أما التعليم الخاص فقد ترك حراً، فكان هناك مائة واربع وثلاثون الف طالب وطالبة في المدارس الرسمية حتى أصبح الطالب التونسي يتقن اللغة الفرنسية وقواعدها أكثر من العربية، إذ قضت فرنسا على المعاهد الأهلية التي خرجت علماء اللغة والشريعة وأبقت الشيء القليل منها، في محاولة لجعل تونس خاضعة للثقافة (الفرانكفونية)- وهو مصطلح يطلق على الشعوب الناطقة بالفرنسية-. وفي ضوء ذلك حاربت فرنسا كل المؤسسات الدينية في تونس، وقضت على اللغة العربية وشيدت مدارس ومعاهد فرنسية، ولأن مساحة تونس صغيرة تمكنت من بسط نفوذها بسرعة على جميع الأراضي[٦٥].

اتجهت سياسة فرنسا التعليمية إلى محو الروح الوطنية، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية ، وبتطبيق برامج خاصة لإخراج الجيل الناشئ عن قوميته العربية الإسلامية، وقطع الصلة بينه وبين ماضيه وتاريخه لتتمكن من دمجه في الثقافة الفرنسية[٦٦]. وفي ضوء ذلك أسس الفرنسيون عام ١٨٨٣ إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامجاً لإنشاء المدارس الابتدائية الفرنسية للأوربيين والعرب على غرار المدارس الموجودة في فرنسا نفسها، إذ كانت فكرة مدير العلوم والمعارف وهو موظف فرنسي إنشاء شبكة من المدارس في كل المدن يؤمها الأطفال سواء كانوا تونسيين أم جاليات أجنبية لينشئهم نشأة فرنسية [٦٧]. ومع أنه لم يكن هناك حصص لتدريس للغة العربية في برامج الإدارة الفرنسية، سمح بتدريس اللغة العربية في مدارس خاصة وجعلت هذه المادة اختيارية، وقد أدرك الشعب التونسي خطر تلك السياسة، ولم يكف منذ البداية عن المطالبة بتعليم وطني أساسه العربية، وكان لجامعة الزيتونة في بلدية تونس وغيرها من المؤسسات الثقافية والدينية الصغرى من الكتاتيب والزوايا التي ضمت أكثر من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة، الدور الفاعل في الدفاع عن اللغة العربية وثقافتها[٦٨].

وتأسيساً على ما تقدم، كانت جامعة الزيتونة منهل العلوم والمعارف العربية وحاملة أمجاد الإسلام، فقد غرست في نفوس طلابها الروح الأدبية واصطبغت خريجوها بالولاء لمجد العروبة والإسلام. ومن هنا كانوا هم رواد وطلائع القوى الوطنية لشق طريق الجهاد ضد المستعمر الفرنسي، وغدت ممثلةً بعلمائها وخريجيها في الصف الأمامي على خط المجابهة ضد المستعمر، لذا عمل الفرنسيون على ألزام طلبة جامعة الزيتون تعلم اللغة الفرنسية والنجاح فيها شرطاً لمنح الشهادة [٦٩]. وهنا لا بد من الإشارة إلى دور المصلح (البشير صفر)[٧٠] الذي لُقب بأبو النهضة التونسية وزعيم الحركة الاصلاحية في تونس، فقد دعا إلى تطوير عمل(المدرسة الصادقية)[٧١]

لنشر العلوم الحديثة، فكانت مقصداً لطلاب العلوم العصرية من كيمياء ورياضيات وجغرافية ولغات، وكانت الغاية من ذلك تحقيق نهضة حقيقية للبلاد التونسية [٧٢].

سعى الاحتلال الفرنسي جاهداً للقضاء على اللغة والهوية العربيتين، لأنهم كانوا على علم بأن وجوده لن يدوم بالقوة العسكرية فقط، بل يجب السعي للقضاء على لغة الشعب عن طريق فرنسة التونسيين، فحول المدارس الوطنية إلى فرنسية، بل حتى شكك التونسيين في هويتهم العربية والادعاء بانتسابهم إلى البربر، وأن تلك السياسة لم تكن إلا مظهراً واحداً من مظاهر مقاومة اللغة العربية والدين الإسلامي.[٧٣]

من جانب آخر، تدهورت الأوضاع الصحية في تونس أثناء عهد الاحتلال، فلم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في المجال الصحي، ولم تخصص في الميزانية التونسية من الاعتماد لمالي ما يكفي للقيام بشؤون الصحة، ولم تتعهد السلطة الفرنسية برعاية العجزة من التونسيين، بل خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية التونسية. وبرغم تزايد أعداد الطبقة الفقيرة، فقد أهملت ولم تقدم لها رعاية صحية، ولم توفر سوى مستشفى واحدة للولادة، في حين كانت الطفولة وحمايتها معدومة بالنسبة للعرب[٧٤] . وعلى نحو عام اهملت السلطة الفرنسية الجوانب الصحية، وقد ظهرت ذلك في ضآلة عدد المستشفيات وعدد الأسرة فيها، إذ لم تتجاوز اعدادها في احسن الحالات عن(٤٢٨٥ سرير) للعرب، في حين وجد في العاصمة تونس ألفا سرير عام ١٩١٤، ما يعني أن بقية السكان العرب سواء كانوا من أهل المدن أم القرى لا يوجد لمرضاهم سوى(٢٢٨٥ سريراً)، أما الأوربيون والفرنسيون فكان كل شيء موفراً لهم[٧٥].

وما زاد في تفاقم أزمة الأحوال الصحية للشعب التونسي واستفحال معاناته تحت وطأة الظروف الصعبة التي عاناها في كل شيء. وذلك ما جعل الصدام الحل الأفضل لتحقيق الاستقلال، فكانت حادثتا(الزلاج والترامواي)[٧٦]، خير دليل على ذلك، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون استمرار المقاومة التونسية.

الخاتمة:

يبدو أنَّ معاهدة باردو واتفاقية المرسى الكبير قد سلبتا البلاد استقلالها وفرضتا عليها الحماية الفرنسية، وأن فرنسا سارت في سياستها الاستعمارية في المغرب العربي على وفق خطة منظمة صريحة، أساسها أن يبقى الحكم بيد الفرنسيين، وأن تهيأ المستعمرات أولاً وأخيراً لخدمة فرنسا وحدها، وساعد نظام الحماية على سرعة استغلال المستوطنين الفرنسيين لمقدرات تونس وبقوة، لاسيما أنه جعل منهم رعايا الدولة الأولى في البلاد ومنحهم الحماية اللازمة للقيام بعملهم ومساندتهم أمام أية منافسة أوربية أخرى. فإذا أضفنا إلى هذا شعور الفرنسيين بالاطمئنان والثقة للعمل في منطقة تخضع لحماية بلادهم وعمل السلطات الفرنسية على تمهيد الطريق أمام التوسع الفرنسي، لوجدنا أن الظروف اجتمعت لوضع تونس بأكملها تحت سيطرة الاستغلال الاستعماري الفرنسي.

ويبدو أن الجهود المتقنة التي بذلها الاحتلال عن طريق سياسة التعليم كانت أقوى أثراً وأشد خطراً على الثقافة العربية والدين الإسلامي، إذ نشأت أجيال جاهلة بكل ما يعنيه الدين والإسلام، وبكل أسرار العربية وتاريخ الحضارة الإسلامية، كما إن الإطار الثقافي مثل إحدى تجليات النفوذ الذي مارسه الاحتلال، قد ترك بصمات واضحة على البنية الثقافية لتونس، وحفر أخاديد عميقة في نسيجها الاجتماعي، ونجح في جعل اللغة الفرنسية رمزاً للمعاصرة.

الهوامش:

(١) صلاح العقاد، المغرب في بداية العصور الحديثة،(القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٦٣)، ص٥٣.

(٢) إحسان حقي، تونس العربية، (بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٠)، ص ١٠٥-١١٥.

أستمر حكم هذه الأُسرة إلى إعلان النظام الجمهوري في تونس بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٥٧. للتفاصيل عن أوضاع تونس أثناء حكم الأُسرة الحسينية للمدة ١٧٠٥-١٨٨١. يُنظر: محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، ج٢، (مصر، المطبعة الإعلاميـــة، ١٣٠٢، ص٢-١٢٥. وتجـــدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب يضم خمسة أجزاء تطرقت الثلاث الأولى منه إلى أوضاع تونس عبر التأريخ حتى إعلان الحماية الفرنسية عليها عام ١٨٨١. وهو كتاب قيم للباحثين بالشأن التونسي أثناء تلك المدة، علما أنه طبع عام ١٨٨٤م، وسيشار له لاحقا بصفوة الاعتبار.

(٣) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، (تونس ، سراس للنشر ، ١٩٩٣)، ص٨١-٩٥.

(٤) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٤)، ص٤١.

(٥) عبد الرحمان تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (١٨٨١- ١٩١٣)، ترجمة عبد الجليل التميمي، (تونس، دار الكتب الشرقية، ١٩٧٢)، ص٢١٧.

(٦) حسن العطار، الوطن العربي دراسة مركزة لتطوراته السياسية الحديثة، ،(بغداد ، مطبعة أسعد ١٩٦٦)، ص١٣٥.

(٧) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، (موسكو، دار التقدم،١٩٧١)، ص٣٣٦-٣٣٧.

(٨) الحبيب ثامر، هذه تونس، (القاهرة، مطبعة الرسالة ، ،١٩٤٨)، ص٢٢؛ صفوة الاعتبار، ج٣، ص١٢٢-١٢.

(٩) للتفاصيل عن هذه الثورة. يُنظر: الشريف سلامة ، ثورة ابن غذاهم ، وثائق تونسية، ج١،(تونس ،الدار التونسية للنشر ، د.ت)، ص٢٦.

(١٠)هو أحد أهم المصلحين التونسيين في مجال التعليم والجيش والاقتصاد، تقلد مناصب فأصبح عدة أمير لواء الخيالة ثم وزيراً للبحرية عام ١٨٥٧، ثم رئيس مجلس الشورى عام ١٨٦١م ، انقطع عن العمل الحكومي(١٨٦٢-١٨٦٩) ثم اصبح رئيس الوزراء للأعوام ١٨٧٣-١٨٧٧. تم إعفاؤه وسافر إلى الاستبانة وتوفى هناك في ٣٠ كانون الثاني ١٨٩٠. ينظر: أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٥)، ص١٤٦-١٨٣.

(١١) صلاح العقاد ، المغرب العربي الجزائر -تونس-المغرب الأقصى،(القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩)، ص١٨٩؛لوتسكي، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(١٢)جاء ذلك المؤتمر لكي يعدل معاهدة سان ستيفانو في ٣ آذار ١٨٧٨، وإعلان استقلال دول البلقان والمتعلق باقتسام أملاك الدولة العثمانية بين الدول الكبرى، وضم (٦٤) مادة تم التوقيع عليها في الثالث عشر من تموز ١٨٧٨. للاطلاع على نص تلك المواد. يُنظر:

صفوة الاعتبار، ج٥، ص٧٩-٩٧؛ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية،(بيروت، دار الجليل،١٩٧٧) ، ص٣٨٩-٤٠٥.

(١٣)حدثت بين فرنسا وألمانيا واستمرت من ١ أيلول ١٨٧٠ ا آذار ١٨٧١ استسلمت خلالها فرنسا وتم أسر الإمبراطور نابليون الثالث وأسرته، فاضطرت فرنسا للتنازل عن الالزاس واللورين ودفع غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك.

روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الحليم الچلبي،ج١،(بغداد، دار المأمون، ١٩٩٠)، ص ١٠٥-١٠٦؛ يقضان سعدون العامر، خصوصيات استعمار الجمهورية الفرنسية الثالثة ١٨٧٠-١٩١٤،(بغداد، دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٣)، ص ٥.

(١٤)حسن حسني عبد الوهاب ، خلاصة تاريخ تونس ،(تونس، دار الكتب العربية الشرقية، ،د.ت)، ص٧١؛ نيقولا زيادة، تونس في عهد الحماية ١٨٨١-١٩٣٤، (القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٣) ١١٠-١١١، ص١٢٣؛ صفوة الاعتبار، ج٣، ص ١٣٢-١٣٣.

(١٥)وفي هذا الصدد رأت عدد مم المصادر ان أي تدخل من جانب فرنسا في تونس ربما يؤدي إلى قيام الحرب بينهما، لوجود مصالح ايطالية مهمة في تونس لا تقل أهمية عن المصالح الفرنسية. لوتسكي، المصدر سابق، ص ٣٣٠ .

(١٦)العقاد، المغرب العربي الجزائر -تونس-المغرب الاقصى، ص ١٩٥.

(١٧)حقي، المصدر السابق، ص١٢٣؛ داهش، مصدر سابق ،ص٤١.

(١٨)زيادة، المصدر السابق، ص ١٣٣-١٣٤.

(١٩)علي سلطان، تاريخ العرب الحديث١٥١٦-١٩١٨،(طرابلس، منشورات مكتبة طرابلس العالمية، د.ت)، ص٥٥٣؛ صلاح الدين التلالي، تونس الجديدة مشاكل ونظريات، ترجمة محمد السويس، (تونس، دار النشر بوسلامة ، ١٩٥٩)، ص٥٠-٥١.

(٢٠)عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ،١٩٨٤)، ص١٨٧؛ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،١٩٧٥)، ص ٥٢٣.

(٢١)للاطلاع على نص معاهدة باردو. يُنظر: ملحق رقم(١).

(٢٢)تبعية دولة وفقاً للقانون الدولي إلى (دولة حامية) لاسيما في العلاقات الخارجية وفقاً لمعاهدة بين الطرفين. أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية،(بيروت، مكتبة لبنان، ٢٠٠٤)، ص ١٦٨.

(٢٣)فيصل مطلب فارس نجم، فرحات حشاد ودوره النقابي والوطني في تونس حتى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص١٧.

(24) Rounard Docard, La Torque et le Protectorate Francisen Tunisice 1881-1913, (Paris, 1916), p. 18.

للاطلاع على نص اتفاقية المرسي الكبير. يُنظر: ملحق رقم (٢)

(٢٥) محمد الفكياني، بنزرت،مجلة تاريخ العرب والعالم ،العدد (٣٩)، السنة الرابعة، دار النشر العربية، بيروت ، ١٩٨٢، ص٩٤.

(٢٦) ثامر، المصدر السابق، ص٣٧؛ العقاد ، المغرب العربي الجزائر –تونس–المغرب الاقصى ، ص٢١٢.

(٢٧)محمد منصور، تأثير الحركة الوطنية على تطور التشريع التونسي، مجلة المؤرخ العربي، العدد الأول، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد،١٩٧٥، ص١٧٣.

(٢٨) محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب العرب،(تونس، نشر الشركة التونسية للتوزيع ، د.ت)، ص١٤٨؛ سعد توفيق عزيز عبد الله، الحركة العمالية في تونس(١٩٤٦–١٩٥٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٧.

(٢٩) منصور، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٣٠) جلال يحيى ،المغرب الكبير،(القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ،١٩٦٦)،ص٢٤٦–٢٤٧.

(٣١) عبد الله، المصدر السابق، ص ٨–٩.

(٣٢) يحيى ،المصدر السابق ، ص ٣٢٩.

(٣٣) زاهر رياض ،استعمار أفريقيا ،(القاهرة، الدار القومية للطباعة وللنشر ،١٩٦٥)، ص٢٤٦.

(٣٤) العامر، المصدر السابق، ص ١٥.

(٣٥) سمير أمين، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل قيصر داغر،(بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ،١٩٨١)،ص٢٢.

(٣٦) علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين،،(تونس، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨٦)، ص٤٥.

(٣٧) محمد رفعت، في أفق السياسة العالمية مشكلة فرنسا في افريقيا الشمالية، مجلة الكاتب المصري، العدد٨، مج٢ ، القاهرة ،١٩٤٦، ص٥٧٨.

(٣٨) عبد الله، المصدر السابق، ص ١٠.

(٣٩)عفيف البوني، وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث،(باريس، منشورات العالم العربي، د.ت)، ص٨٣.

(٤٠)خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي نشوؤه وتطوره من ١٨٣٠ إلى ١٩٦٢،(بغداد، دار الرشيد للنشر، ، ١٩٨٢)، ص٨٤.

(٤١) رفعت، المصدر سابق، ص٥٧٩.

(٤٢)علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ،(القاهرة، ١٩٤٨)، ص ٥٠–٥١؛ البوني، المصدر السابق، ص٩٢.

(٤٣) راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨)، ص ٣٥٢.

(٤٤) محمد مهدي الشريف، ما يجب ان يعرف عن تاريخ تونس، ترجمة محمد شاوش ومحمد عجينة، (تونس، سراس للنشر ،١٩٨٥)،ص٩٥.

(٤٥) يسري عبد الرزاق الجوهري، شمال أفريقية،(الإسكندرية، دار الجامعات المصرية ،١٩٧٠)، ص٢٠٤؛ عبد الله، المصدر السابق، ص ١٩.

(46) Docard., Op. Cit., p.44.

(٤٧) إ براهيم كبة، أزمة الاستعمار الفرنسي، مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥٧)، ص١٦-١٧.

(٤٨) ثامر، المصدر السابق، ص ٤٢-٤٣؛ الشريف، ما يجب ان يعرف، ص٩٨-١٠١.

(٤٩) نجلاء عز الدين ،العالم العربي، (مصر، دار الإحياء للكتب العربية،١٩٥٣)، ص٣٩٣.

(٥٠)عبد الحميد مسعود الجزائري، ثورات المغرب العربي، (لجنة الدعاية للمغرب العربي، دار الجامعة للطباعة والنشر، د.ت) ص٨٢.

(٥١) كبة، المصدر السابق، ص٣٣؛ لوتسكي، المصدر السابق، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٥٢) الجزائري، المصدر السابق،ص ٨٢-٨٦.

(٥٣) رفعت، المصدر السابق، ص٥٧٦.

(٥٤) المصدر نفسه،ص٥٧٦-٥٧٧.

(٥٥)الشريف، ما يجب أن يعرف، ص١٠٣ .

(٥٦) الهادي التيموري، الحركة الصهيونية في تونس في الفترة بين ١٩١١و١٩٢٧،(بغداد، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، د.ت)، ص٣-٨.

(٥٧) إبراهيم طوبال، البديل الثوري في تونس ،(بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٢.

(٥٨) يحيى، المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٥٩) عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٦٠) وادي، المصدر السابق، ص٨٨.

(٦١)عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،١٩٩٦)ص٨١-٨٢.

(٦٢) يحيى، المصدر السابق، ص٣٣٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٤-٣٣٥.

(٦٤) وادي، المصدر السابق، ص٨٨.

(٦٥) يحيى، المصدر السابق، ص٣.

(٦٦) وادي، المصدر السابق، ص٧٤.

(٦٧) الجزائري، المصدر السابق، ص٨٣؛ ثامر، المصدر السابق، ص ٥٦-٥٧.

(٦٨) البوني ، المصدر السابق، ص٧٣.

(٦٩) رياض ، المصدر السابق، ص٣٧.

(٧٠) ولد البشير صفر في مدينة تونس عام ١٨٦٥، تلقى علومه في المدرسة الصادقية وواصلها في باريس حيث التقى خلالها مع طلبة المشرق العربي، ويعد من المؤيدين للحركات الفكرية والإصلاحية، وبعد عودته أصبح أحد أساتذة الصادقية البارزين فتقلد عدد من الإعمال الإدارية وشجع على إنشاء جريدة الحاضرة وبث الوعي الوطني بين عامة الناس، وكان له دور بارز في إنشاء معهد تابع للجمعية الخلدونية توفى عام ١٩١٧.

الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص١٦٥ ؛ الزمزمي، المصدر السابق، ص٢.

(٧١)أسسها الوزير المصلح (خير الدين التونسي) ١٨٧٥، وتلك المدرسة أحييت على يد مجموعة من التونسيين الإصلاحيين حيث قامت بتدريس العلوم العصرية.

الزمزمي، المصدر السابق،ص٥.

(٧٢) وهو ادعاء الفرنسيين أن أصل التونسيين من البربر وليس من العرب، بل أن العربية فرضت عليهم، لذا يجب عليهم الرجوع إلى أصلهم البربري، وحتى أن الفرنسيين أنشأوا المدارس الخاصة بالبربر وشجعت عادتهم وتقاليدهم البعيدة عن الإسلام.

علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، (القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٥)، ص ٥٥-٧١.

(٧٣) الصادقي العماري، أبعاد التعريب في فكر علال الفاسي، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٦٧، السنة الخامسة، بيروت،٢٠٠١، ص١٣٠.

(٧٤) الجزائري، مصدر سابق،ص٨٤.

(٧٥) رياض، مصدر سابق،ص٢٥٣.

(٧٦)الزلاج: هي أول انتفاضة بين الشعب التونسي وسلطة الاحتلال الفرنسي، وسببها قرار صدر عن بلدية تونس لتسجيل مقبرة الزلاج بالسجل العقاري، لمد سكة حديد في المقبرة وكان لها مكانة خاصة في نفوس التونسيين، ولم يمنع إلغاء القرار من اندلاع الانتفاضة في ٧ تشرين الثاني ١٩١١، وأسفرت عن مقتل ثمانية فرنسيين وإيطاليين وعدد من التونسيين، فألقت السلطة الفرنسية في أثر ذلك لقبض على ثلاث وعشرون شخص وحكمت على سبعة منهم بالإعدام. أما حادثة الترامواي: فهي مقاطعة انطلقت في ٨ شباط ١٩١٢ في أثر حادثتين الأولى هي انزعاج امرأة أجنبية من الركاب التونسيين بقولها" إن الركوب لا يطاق مع هؤلاء المقملين " والحادثة الثانية هي قيام أحد سائقي شركة الترام بدهس طفل في أحد أحياء العاصمة أودت بحياته، مما أدى إلى مقاطعة ركوب عربات الترام، وكتب على الجدران والساحات العامة عبارات " نمشي على أقدامنا ولا نركب الترام" وتسبب بخسارة الشركة، وأصبحت مهددة بالإفلاس، ما أدى إلى تدخل السلطة الفرنسية واعتقال عدد من قادة الحركة الوطنية.

المحجوبي، المصدر السابق، ص ١٤٢-١٤٩؛ نجم، المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

ملحق (١)

نص معاهدة باردو ١٢ آيار ١٨٨١

" إنَّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضها أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وان يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين، وبناءً على ذلك فان فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جنب الجنرال بريار نائباً مفوضا من طرفه، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية:

الشرط الأول: أن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس وقع تأكيدها وتمديدها.

الشرط الثاني: لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذي يقصده الجانبان العالميان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان: الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن.

الشرط الثالث: تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن ان يهدد ذاته او عائلته او يعبث بأمن مملكته.

الشرط الرابع: تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدولة الأوربية.

الشرط الخامس: يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

الشرط السادس: يكلف الممثلون الدبلماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية والحصول على موافقتها مقدما.

الشرط السابع: تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنها الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

الشرط الثامن: تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي مسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

الشرط التاسع: لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فان دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعآ ادخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسي قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

الشرط العاشر: سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في اقرب وقت ممكن.

وقعها محمد الصادق مع الجنرال بريار في ١٢ مايو ١٨٨١[١].

(١) صفوة الاعتبار، ج ٣، ص ١٣٥-١٣٦؛ حقي، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦؛ تشايجي، المصدر السابق، ص٢٨٦؛ زيادة، مصدر سابق،ص٢٣٨-٢٣٩.

ملحق(٢)

نص أتفاقية المرسى ٨ حزيران ١٨٨٣[٢]

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجه إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقآ لإحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من آيار سنة ١٨٨١ وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق إغراض سموه توثيقاً لعرى المودة بين القطرين العامرين، اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بييربولس كامبون.

الفصل الأول: لما كان غرض سمو الباي المعظم إن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة من ادخلها.

الفصل الثاني: تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل و دفع الدين المجمد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين لا يمكن ان يتجاوز ١٧٥ مليون فرنك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

الفصل الثالث: يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة:

١- المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا.

٢- مخصصات لسمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية أي ١,٢٠٠.٠٠٠ فرنك وما فضل من ذلك يعني لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع: هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في ١٢ آيار سنة ١٨٨١فيما يحتاج منها إلى تأكيد والتكميل ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس: تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق الى سمو الباي المعظم في اقرب وقت ممكن إيذانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميها.

---

(٢) حقي، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧؛ تشايجي، المصدر السابق، ص٢٨٩-٢٩٠؛ زيادة، مصدر سابق،ص٢٣٩.

French policy toward Tunisia 1881-1914

Prof .Dr. Jumaa Ulaywi Farhan ALkhfaji
Baghdad University
College of Education, Ibn Rushd for the Humanities.
Dr. Wisam Hadi Akar Adheem.
The Ministry of Education / General Directorate for Educational Baghdad / Karkh II
Wisam. Akar@yahoo.com

Abstract:

French ambitions in Tunisia back to distant era, extending the year 1270, when King Louis IX of France led a Faild military campaign to take control of Tunisia, and then managed to France in 1685 to impose a treaty on Tunisia eligibility privilege conferred on the rest of the other countries. After the French occupation of Algeria in 1830, France has shown special in to Tunisia, which considered an extension of Algeria to the east, and took fabricating justifications for its occupation. In light of this came this research in order to Highlight light on French policy toward Tunisia 1881-1914. has been divided into four main topics dealt with first, including the political situation of Tunisia until 1881, and explin the summary of the nature of international relations, which gave France the arguments in the occupation of Tunisia and forced to sign Bardo Treaty of 1881. while the second axis rurning to the political situation of Tunisia for the period 1881 to 1914, and discussed the nature of the politics of the administrative side and the Immigration and Naturalization policy and their impact on all aspects of Tunisia. While he studied the third axis, economic conditions and the extent of affected policy of colonial France, especially after its dominance of the most important economic sectors (agricultural, commercial and industrial), and the last theme was the extent of the decline of social conditions treated by grabbing endowments, and the deterioration of the education and health system. The conclusion touched on the most important resuts reached by the researcher which revealed the French colonial policy for obsessive nature, and the injustice and oppression, which took place on the Tunisian people during the occupation who Stripping the people of the Islamic Arab identity . Which Took place on the Tunisian people during the Occupation who tried Stripping the people of the Tslamic Arab identity.